Journal of Law and Society Management 6 (1)

© Nabu Research Academy, 2019

The impact of the economic change in Iraq – Turkish relation (2003-2013)

Burhan Ali Mohammed and Makram Abdul Qadir Jalal

Abstract:

The relations of international economic plays a major role in documenting the development of relations between the various people in the world , and with regard to the relations of Iraqi and Turkish economic which includes with it many complexissues that have unique feature , such as progress , complexity and retreat according of exchange emerging even if there are many issues between these countries , they have to ignore these problems to improve bilateral relations for the common interests . This relation is very important for Iraq and Turkey because they have the same culture and national participants. Therefore , it becomes necessary to develop these relations to serve the their common interests , especially economic relations which is our subject for research (the economic relations of Turkish-Iraqi after 2003 , reality and ambition) because Iraq looks to the Turkey as a gateway for the export of oil to world markets in return to Iraq is the second country , which receives Turkey exports , so they most build , grow and develop these relations for the common good in the two neighboring countries .

أثر المتغير الاقتصادي في العلاقات العراقية -التركية (2003-2013)

برهان علي محمد

كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة كركوك

مكرم عبدالقادر جلال

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كركوك

Email: Burhanlak@yahoo.com

الملخص:

تلعب العلاقات الدولية خاصة الاقتصادية منها دوراً كبيراً في توثيق تطوير العلاقات بين شعوب العالم المختلفة وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية العراقية – التركية التي تضم في طياتها العديد من القضايا المعقدة والتي تتميز بالشد تارة والجذب تارة أخرى إي بالتقدم والتعقيد والتراجع بحسب الظرف المستجد وهذه الحالة استمرت لسنوات عديدة ومع ذلك ورغم هذه التجاذبات والخلافات إلا انه من الضروري بالنسبة للبلدين المتجاورين، أن يعملا على تجاوز خلافاتهما بأسرع ما يمكن من اجل تحسين العلاقات الثنائية بينهما من اجل مصالحهم المشتركة . كما أن لهذه العلاقات انعكاسات وتأثيرات ولما تمثله من أهمية كبيرة بالنسبة للعراق وتركيا خاصة وان هناك مشتركات ثقافية وقومية بينهما، لذلك بات من اللازم تطوير تلك العلاقات بما يخدم مصالحهم المشتركة خصوصاً العلاقات الاقتصادية التي هي موضوع بحثنا الموسوم (أثر المتغير الاقتصادي في العلاقات العراقية التركية بعد عام 2003م) لان العراق مثلا ينظر إلى تركيا كمعبر من اجل تصدير نفطه إلى الأسواق العالمية بالمقابل تعتبر تركيا العراق البلد الثاني بعد ألمانيا الذي يستقبل الصادرات التركية ، لذلك يجب بناء ونمو وتطور تلك العلاقات من اجل الصالح العام في البلدين الجارين

المقدمة:

يعد موضوع العلاقات الدولية من الموضوعات المهمة و الأساسية في عالم اليوم لاسيما أن هذا العالم يعيش ثورة التطور والتقدم التكنولوجي والتكتلات الاقتصادية التي تزامنت مع هذا العصر خاصة بالنسبة للدول المتقدمة في المجال الصناعي التي غزت دول العالم النامي وغيرها بحثا عن الأسواق من اجل تصريف منتجاتها والحصول على المواد الأولية الخام.

وان البعد المكاني في الجانب الجيوسياسي يدفع باتجاه رسم وتحديد نمط العلاقات الدولية الى حد كبير ويؤثر على اشكال التفاعل الدولي لتأخذ ابعاداً تعاونية أو صراعية أو مزيجاً من هذه الابعاد،فالعلاقات الاقتصادية التركية العراقية لا يمكن البحث فيها دون استحضار الجغرافية،وما ورثته من قضايا توافقية أو خلافية.

ويرصد هذا البحث الدور التركي وابعاده على ضوء مواقف صانعي القرار الاتراك بمستوياته المحلية والاقليمية والدولية مع الاهتمام بتفسير بواعث هذا التحرك وتحولاته لتعزيز هذه المكانة. كما ويرصد أيضاً الدور العراقي في مد جسور التواصل ما بين البلدين خدمة في عملية التنمية الاقتصادية، لبلد مثل العراق عانت مؤسساته الانهيار التي كان نتيجة لاحتلاله في عام 2003.

ان العلاقات الاقتصادية الدولية تساعد على الاستقرار الأمني وبناء وتطور الشعوب ونهضتها خاصة بالنسبة للعراق وتركيا، ويسلط الضوء على تلك العلاقات والتي تم اختصارها على بلدين متجاورين هما (العراق وتركيا) وما شهدته تلك العلاقات من مراحل تطور وشد وجذب.(درويش،ب،2011)

مشكلة البحث : تعاني العلاقات الاقتصادية العراقية التركية تحديدا من ازمة حادة ومشاكل عديدة تميزت بالتوتر تارة وبالهدوء تارة اخرى لذلك لابد من التصدي لها وبمختلف الوسائل المتاحة ومن كلا البلدين الجارين بحكم حاجة البلد الواحد للاخر وبحكم الروابط التاريخية والثقافية والقومية التي تربطهما منذ تأسيس الدولة العراقية التي كانت يوما ما ولاية تابعة للدولة العثمانية آنذاك .

هدف البحث : يهدف البحث الى ابراز الدور الذي تلعبه العلاقات الدولية خاصة الاقتصادية منها في بناء واستقرار وتطور الشعوب والتي يأتي في مقدمتها العلاقات الاقتصادية من خلال القيام بالتبادل للسلع والخدمات بين البلدين الجارين بما يضمن مصالحهم المشتركة خاصة وان هناك مواثيق ومعاهدات تضمن حقوق الطرفين في هذا المجال .

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها (ان العلاقات الاقتصادية الدولية تساعد على استقرار الامني وبناء وتطور الشعوب ونهضتها خاصة بالنسبة للعراق وتركيا).

اهمية البحث: ان جدوى دراسة موضوع العلاقات العراقية التركية في هذه المرحلة يكتسب اهمية خاصة و تفرضه اسباب وجيهة و تستحق البحث على المستوى النظري و مستوى الممارسة العملية في ضوء ما تشهده المنطقة من تغييرات بنيوية على الصعيد الداخلي و تلقي بظلالها في المرحلة المستقبلية في العلاقات الدولية و من هنا جاءت فكرة الدراسة التي تبرز اهميتها من ناحيتين علمية (النظرية) و عملية .

منهجية البحث : اعتمدت البحث على المنهج الاستقرائي كأحد اساليب البحث العلمي من خلال تحليل البيانات الاحصائية التي تم الحصول عليها من المصادر المختلفة وان كانت قليلة نوعاً ما، وعلى المنهج الوظيفي اي من خلال الموقع الجغرافي للدولتين وعلى الانسجام والتوافق،وايضاً على المنهج التاريخي في العلاقات الدولية.

المبحث الاول

مفهوم العلاقات الاقتصادية:

فأن العلاقات الاقتصادية الدولية هي علم يلاحظ أو يحلل بهدف التفسير أو التنبؤ لمسيرة لتلك العلاقات بين الدول المختلفة خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي .

كما تعرف بأنها دراسة التفاعلات بين أصناف محددة من الكيانات الاجتماعية وينطوي مفهوم العلاقات الدولية على جميع الاتصالات بين الدول بما فيها العلاقات الاقتصادية أي حركة تبادل السلع والخدمات عبر الحدود الدولية (ابوتراب،ع،2007).

ومن جهة أخرى تعرف العلاقات الاقتصادية الدولية بأنها دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية وكذلك الشركات دولية النشاط والمنظمات الاقتصادية الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العالمي ومنظمة التجارة الدولية.(.(WWW.ALHAK.ORG).

ولذلك يعتبر ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثانية تحديدا نتيجة التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي بين مرحلة وأخرى . ولهذا فان العلاقات الاقتصادية الدولية هي الصلات التي تربط الدول ذات السيادة على أراضيها اقتصاديا وتعتبر هذه الروابط معيارا رئيسا التي تنظم هذه المعاملات والمبادلات التي تنظم هذه العلاقات في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية (مركز الجزيرة للدراسات ،العراق في حسابات تركيا الإستراتيجية والتوجهات المستقبلية). التي لعبت دورا هاما في نمو الاقتصاد في العلاقة الاقتصادية العالمية بين الدول لتكون ناجحة على عدد من الشروط يتعين الوفاء بها الحركة غير المقيدة من تدفق السلع والخدمات من حركة رؤوس الأموال من القوى العاملة والحد من العقبات التنظيمية حاجة لا بد من ضمان للعلاقات الاقتصادية الناجحة(Globalization and International Economic Relation. June. 29. 2010)

وتشمل أيضا دراسة الظروف المناسبة التي تحيط بهذه التفاعلات والعلاقات الاقتصادية الدولية سواء كانت هذه العلاقات الاقتصادية الدولية هي علاقات شاملة تنطوي على مختلف الجماعات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية سواء كانت هذه العلاقات الاقتصادية الدولية رسمية اوغير رسمية وينطوي مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية على جميع الاتصالات بين الدول وجميع حركات الشعوب وسلع وأفكار الدول عبر الحدود الوطنية (الطائي،غ،1999) .

وقد عرفت الموسوعة البريطانية العلاقات الاقتصادية الدولية بأنها عبارة عن علاقات حكومية بين الدول المستقلة يتم بموجبها تبادل السلع والخدمات عبر حدودها الدولية بما يضمن حاجة البلد لسلع وخدمات البلد الثاني(الأكاديمية العربية-البريطانية، الموسوعة البريطانية).

المطلب الاول : التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية العراقية – التركية :

تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية كبيرة على صعيد كافة الدول سواء كانت متقدمة أو نامية على حد سواء بل أصبحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل نواحي الحياة داخل جميع الدول وبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى الكمية الاقتصادية بين الدول المختلفة ، التي لا يخفى أثرها البارز على جميع المجالات والأصعدة سوا كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية ؛ وفيما يتعلق بالتطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا فان تاريخ هذه العلاقات يعود إلى عام 1923م، إي بعد عامين من تأسيس الدولة العراقية عام 1921م، حيث لم تنسى الحكومة التركية مصالحها وارتباطاتها التاريخية بولاية الموصل وتقصد بها (الموصل ،اربيل ، كركوك ، سليمانية) وقد مرت تلك العلاقات بمراحل عديدة وإن كانت متقطعة إلى عام 2003 ، وما بعدها وهو التاريخ الذي يعنينا في دراستنا الحالية وهو العام الذي شهد احتلال العراق من قبل الولايات الأمريكية والتي رفضت في حينها تركيا المشاركة في الحرب المذكورة ضد العراق بعد أن رفض البرلمان التركي بالأغلبية المشاركة في هده الحرب انطلاقا من شعورها بالمسؤولية وحفاظا على مصالحها الإستراتيجية خاصة الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي بالإضافة علاقاتها التاريخية مع هذا البلد ومن جهة أخرى حرصت تركيا على أن تبدو معزولة عن قضايا المنطقة ومما قد ينتج عنه من انعكاسات سلبية على علاقاتها بمحيطها الإقليمي في المنطقة (النعيمي , أ، 2010).

الجدول رقم (1) يوضح المبالغ الخاصة بمادتي النفط والغاز الطبيعي والتي تقوم تركيا باستيرادهما من العراق للمدة من 1980- 1990 ، (وبملايين الدولارات) :

السنوات	المبلغ بالدولار
1980	1149357
1981	156325
1982	1417490
1983	946206
1984	920977
1985	1132536
1986	757386
1987	1125119
1988	1385421
1989	1758573
1990	1999041

(العابدين،ع، 1987)

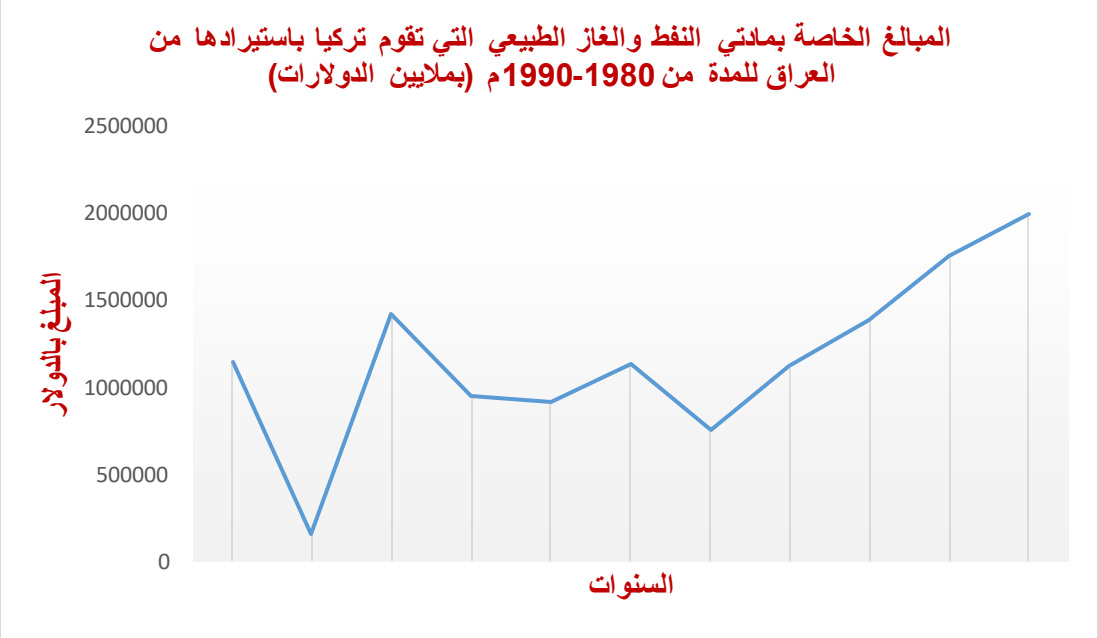

ويشير الجدول أعلاه إن قيام التبادل التجاري بين تركيا والعراق لمادتي النفط والغاز الطبيعي غير ثابتة عند حد معين اي انها في حالة تصاعد وانخفاض وليس لها صفة استقرار وهنا يرى الباحث ان عدم الاستقرارفي الجانب الاقتصادي سببه الاوضاع السياسية غير المستقرة التي سوف نأتي على ذكرها لاحقاً في تصاعد مرة وفي انخفاض مرة أخرى بحسب الأوضاع التي يمر بها البلدين فعلى سبيل المثال كانت مبالغ التبادل لعام 1980 هو (1149357) مليون دولار وارتفع هذا المبلغ إلى (1563625)مليون دولار عام 1981م ، أي بعد مرور سنة واحدة على بدء الحرب العراقية الإيرانية. إن هذه المبالغ انخفضت عام 1984م إلى (920977) بسبب ظروف الحرب المذكورة وتبعاتها وانشغال العراق بها وهكذا بالنسبة لباقي السنوات وصولا إلى عام 1990م ، وهو العام الذي شهد فيه العراق فرض الحصار الاقتصادي عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن الدولي مما اثر وبشكل واضح على حجم تلك الواردات التي كان يحصل عليه العراق من جراء هذا التبادل مع تركيا على وجه الخصوص .

وبعد أحداث عام 2003م ، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت العراق في هذا العام طمأنة الأتراك بأن مصالحها في المنطقة ستبقى محفوظة وان اقتصادها يعتمد بشكل رئيسي على السوق العراقية بصورة عامة وإقليم كردستان خاصة، فأن تركيا هي الشريك التجاري لحكومة كردستان العراق حيث بلغ حجم التجارة بينهما (7,7) مليار دولار، كما إن (80 %) من الشركات

التركية تستثمر رؤوس أموالها في الإقليم . ومن جانبها سعت الحكومة العراقية إلى تفعيل العلاقة مع الجارة تركيا عام 2005م ، انطلاقا من رغبة الجارة في تحسين العلاقات خاصة الاقتصادية من دون التدخل في شؤون الداخلية للعراق والتي تأخذ استيراد العراق للبضائع التركية بكميات كبيرة مما جعل نقطة العبور بين البلدين من أهم المناطق التجارية التي تشهد حركة دخول الشاحنات التركية إلى العراق عبر المنافذ الحدودية بين البلدين وبشكل يومي وكبير وبالمقابل فان العراق يصدر نفطه المستخرج من حقوق محافظة كركوك عبر أنبوب النفط الذي يمر عبر الأراضي التركية وصولا إلى ميناء جيهان والذي من خلاله يصدر إلى الأسواق العالمية . والذي يمكن ملاحظته خلال المدة من 2003 – 2012 إن حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا قد ارتفع بشكل هائل وبقفزات متتالية من مجرد (90) مليون دولار إلى حوالي (11) مليار دولار والجدول رقم (2) يوضح ذلك حيث يعتبر العراق ثاني اكبر مستورد للصادرات التركية بعد ألمانيا حيث بلغت قيمة الصادرات التركية إلى حوالي (12) مليار دولار عام 2013م ((يوبية ،ن، قسم الشبكة الدولية (الانترنيت). https://sites.google.com):-).

جدول رقم (2) يوضح حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا (مليون دولار) لمدة من 2003 – 2012م :

السنوات	2003	2004	2005	2009	2010	2011	2012
الصادرات	830	1821	2750	5100	6000	8300	10800

المصدر :(قاعدة البيانات " توبك " عن التجارة الخارجية التركية).

حيث نلاحظ الارتفاع المستمر في حجم الصادرات من سنة لأخرى وكما هو موضح في الجدول أعلاه حيث كان حجم الصادرات لعام 2003م ، (830) مليون دولار وارتفع هذا المبلغ إلى (5100) مليون دولار عام 2009م ، والى (10800) عام 2012م .

وهنا يمكن القول ان عملية التبادل التجاري بين العراق وتركيا وبالاستناد الى الجدول رقم (2). هو إن إقليم كردستان قد استحوذ واخذ مكان الصدارة في عملية التبادل التجاري بين بلدين خلال الفترة ما بين 2009 – 2013.حيث بلغت نسبة الصادرات حوالي (75 %) اشتملت على مواد الحديد والمعدات الالكترونية والمعادن والفواكه على رأس قائمة السلع المصدرة وتحقق التجارة التركية مع العراق فائضا يتجاوز ال (10) مليارات دولار لصالح تركيا وهو ما يعد مكسبا مهما لها وذلك في ظل تراجع حجم الفائض الذي تحققه أنقرة مع عدد من الدول الإقليمية وذلك من جراء حالة عدم الاستقرار الذي تعيشه المنطقة خاصة خلال المدة الأخيرة .

جدول رقم (3) يبين الصادرات التركية الى العراق لمدة من 2009 – 2013 (مليار دولار) :

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	51	6	8,3	10,8	11,9

المصدر : (قاعدة بيانات توبك عن التجارة الخارجية التركية) .

.

حيث شهدت الصادرات التركية إلى العراق خلال المدة من 2009-2013 تغيرات واضحة بين المد والجزر ففي عام 2009م بلغت حجم الصادرات (51) مليار دولار بينما انخفض هذا المبلغ إلى (6) مليار دولار عام 2010م ، بسبب الظروف والمشاكل التي حدثت بين البلدين خاصة التدخلات التركية في شؤون العراق. غير حجم الصادرات قد ارتفع إلى (11,9) مليار دولار عام 2013م ، بسبب تحسن العلاقات الاقتصادية بين البلدين وهذا يعد مؤشر ايجابي لمسيرة العلاقات بين الطرفين وعامل من عوامل الاستقرار لان تركيا خاصة لها مصلحة في عراق مستقر ورفض تشكيل دولة كردية مستقلة لكون لديها قومية كردية، ولها أيضا مطامعها القديمة في ولاية الموصل، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث اضطرابات داخلية وزعزعة الاستقرار على طول الحدود مع العراق .

- **مقومات التبادل التجاري بين العراق وتركيا :** تقوم دول العالم المختلفة بالتبادل التجاري مع بعضهما البعض بنفس الأسباب التي تدفع الإفراد والأقاليم لمبادلة السلع والخدمات القصد من وراء ذلك هو الحصول على منافع التخصص بإنتاج السلع والخدمات ونظراً لكون الدول لا يمكن لها أن تنتج كافة السلع لوحدها وتتميز بها وسد ما تحتاج إليه من خلال مبادلة الفائض من تلك السلع التي لديها مع الدول الأخرى و هذا الكلام ينطبق على الجارين العراق وتركيا ولذلك احتلت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين أهمية كبيرة فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي يطمح الطرفين على تحقيقها وقد تكون تلك العلاقات مظهرا من مظاهر التكامل الاقتصادي بينهما . وعليه يمكن القول ان هناك مبادئ وأسباب أدت إلى قيام التبادل التجاري بين دول العالم المختلفة ومنها العراق وتركيا ومن هذه المبادئ ما يلي ((يوبية ،ن، قسم الشبكة الدولية (الانترنيت). https://sites.google.com)-:(:

1. **نشوء دول ذات سيادة :** أي بمعنى أن لكل بلد من البلدان حرية التبادل التجاري مع البلدان الأخرى التي هي بحاجة إلى عملية التبادل معها بحكم السيادة التي تمتلكها تلك الدول على أرضها وقيادتها لشعبها .
2. **مبدأ حرية الدولة في ممارسة نشاطها التجاري :**نعني بهذا المبدأ هو تمتع الدولة وكل أجهزتها بحرية اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص عملية التبادل التجاري مع الدول الأخرى .

3- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية :إن اصل مبدأ عدم التدخل في الشوؤن الداخلية للدول يرجع اصله الى الثورة الفرنسية عام 1789 حيث نص الدستور الفرنسي لعام 1793 على ذلك ومن بعدها جورج واشنتطن في الولايات المتحدة الامريكية اكد هذا المبدأ في رسالة الوداع الى شعوب أمريكا بمناسبة انتهاء رئاسته، ومبدأ مونروالذي نتج عنه التحالف المقدس بين قيصر روسيا وملك

النمسا وملك بروسيا عام 1815. ويعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي تقف عليها عملية التبادل التجاري انطلاقاً من احترام البلدين لحرمة البلد الأخر وعدم التدخل في شؤونه الداخلية لان ذلك يعد انتهاك لسيادة ذلك البلد وخرقاً لكل المواثيق الدولية .

4- **مبدأ المساواة الدول ازاء بعضها البعض :**يعد هذا المبدأ من أهم مبادئ القانون الدولي العام وهو المساواة والتعامل بالمثل في كل المجالات بما يحقق العدالة والمساواة فيما بينهم (أي بين الدول المتبادلة) .

5- **مبدأ حصانة الدول :** يقتضي عدم قبول الادعاء أو المقايضة أمام الجهات القضائية الداخلية لتلك الدول بحكم تمتعها بالحصانة التي نص عليها القانون الدولي والتي تضمنت الحصانة الكاملة للدول أمام القضاء .

أما فيما يتعلق في الأسباب التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية التي تؤدي إلى قيام التبادل التجاري بين العراق وتركيا على وجه الخصوص فهناك أسباب قد دعت البلدين إلى القيام بالتبادل التجاري المذكور انطلاقا من حاجة البلدين إلى هذا النوع من التبادل ومن هذه الأسباب ما يلي(العلاف ، إ ، 2013) :

1) إن العراق وتركيا في حقيقة الأمر يمتلكان موقف جيو-استراتيجي مهم في المنطقة إذ أن لابد لهما من أن يتعاونا ويكونا تحت منظومة إقليمية وأمنية مشتركة .
2) إن البوصلة الأساسية للسياسة التركية كانت موجهة دائما نحو الغرب ولكن مماطلة الاتحاد الأوروبي في عدم قبول تركيا ضمن اتحادها وضع العراقيل في طريقها دعا بحكومة أنقرة من التوجه نحو العراق .
3) حاجة تركيا إلى الطاقة بمختلف إشكالها من اجل ديمومة عمل منشاءاتها وشركاتها ومصانعها الأمر الذي دفع بها من التوجه نحو العراق بحكم امتلاكه للثروات النفطية الكبيرة .
4) المشاكل الذي يعاني منها العراق خاصة الاقتصادية منها الأمر الذي دعاه إلى التوجه نحو تركيا من اجل الاستفادة من المنتجات التركية المختلفة .
5) إثبات حسن النوايا من قبل البلدين لبعضهما البعض وفتح صفحة جديدة وطي صفحة الماضي .
6) قلق الحكومة التركية من التقارب بين العراق وإيران الأمر الذي يؤدي إلى توجه العراق لاستيراد السلع والمنتجات الإيرانية والتخلي عن البضائع التركية لذلك سعت حكومة أنقرة من اجل تحسين علاقاتها مع العراق وابعاد شبح الصراع الاقليمي المحتمل الوقوع .
7) رغبة الحكومة التركية بعدم تحقيق استقلال اقليم كردستان العراق وتأسيس الدولة الكردية لان ذلك سوف يعرقل جهود تركيا في تنشيط اقتصادها وأبعادها على دورها المستقبلي .
8) اختلاف نوعية ومستوى التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات أي الميزة النسبية المتوفرة لدى تركيا والتي جعلتها تتفوق في إنتاجها وهذا ما ركزت عليه تركيا من خلال قيامها بتصدير منتجاتها من الأجهزة والمعدات التي تميزت بالتكنولوجية المتطورة .
9) الرغبة الصادقة لدى الطرفين المتبادلين بالتواجد في ساحة كلا البلدين من اجل القيام بالأعمال التي يحتاجها البلدين في مجال الأعمال والاستثمار والتبادل .
10) رغبة البلدين في تسهيل مهمة دخول وخروج رجال الأعمال والمستثمرين والشاحنات وغيرها عبر منافذ حدود البلدين .
11) التفاوت الكبير في أسعار السلع والمنتجات بين البلدين المتبادلين (فرق السعر) وهذا يؤدي إلى تسهيل عملية القيام بالتبادل التجاري ونقل السلع بين البلدين .

هذه الأسباب وغيرها أدت إلى قيام التبادل التجاري بين البلدين الجارين بحكم حاجة كل منهما الى الأخر من اجل خلق تكامل اقتصادي ووحدة اقتصادية تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية لكلا البلدين .

المطلب الثاني: معوقات تطور العلاقات العراقية – التركية :

يرتبط العراق بعلاقات وثيقة الصلة مع الجارة تركيا يعود تاريخها الى العهد العثماني حيث تجمع كلا البلدين الجاريين العديد من الروابط سواء كانت ثقافية أو اقتصادية أو دينية بل وحتى العرقية بسبب التداخل بين مختلف القوميات الكردية والتركمانية، وقد اتسمت تلك العلاقة بالتطور نوعاً ما في مختلف الحقب التاريخية التي مرت بها خاصة في المجال الاقتصادي، وكما هو معلوم فأن العلاقات الدولية خاصة الاقتصادية، منها تنشأ نتيجة لقيام التبادل في السلع والخدمات وانتقال عناصر الانتاج كالعمل ورأس المال ، وما تبعها من عمليات التسوية النقدية بين دول العالم المختلفة، والوحدات الاقتصادية العاملة فيها من حكومات ومؤسسات وأفراد ما يترتب على هذه العلاقات من نتائج لا تحصر أثارها على الاطراف المعنية وهو الامر الذي يعنينا هنا في هذا العنوان أو الموضوع على اعتبار ان العلاقات خاصة الاقتصادية بين العراق وتركيا باعتبارهم جزء من المظومة الدولية قد واجهتها عقبات نتيجة للوضع والظروف التي مر ويمر بها البلدين الجارين خلال عقود من الزمن، والتي ألقت بظلالها على الوضع الاقتصادي لكلا البلدين، وان هناك تحديات لا تزال عالقة بين بلدين، ولا سيما ما يتعلق بالطاقة والمياه والأمن.

غير أن المتتبع لتلك العلاقات يرى إنها قد مرت بمراحل ومواقف عديدة تميزت بالشد والجذب في بعض مراحلها وعليه يمكننا أن نبين أهم العقبات التي تقف بوجه تطور تلك العلاقة بين البلدين خاصة خلال السنوات الحالية ويأتي في مقدمة تلك العقبات والخلافات ما يلي(العابدين،ع ،1987) :-

أولاً/ قضية الموصل :تعد قضية الموصل من القضايا الرئيسية وواحدة من بين المشكلات التي تواجه مسار العلاقات التركية – العراقية بعد عام 2003م ،والتي تركزت عليها سياسة تركيا منذ مئات السنين وذلك من خلال المطالبة بأستمرار فرض سيطرتها على الموصل. بحجة أن القوات البريطانية التي احتلت العراق في عشرينيات القرن الماضي كانت قد تحركت نحو الموصل منتهزة فترة الهدنة وانسحاب القوات العثمانية آنذاك. ولحد ألان تكشف الحكومة التركية عن سياساتها وعن رغبتها في ضم الأراضي العراقية حيث طالبت بضرورة ترسيم الحدود بين العراق وتركيا لان منطقة الموصل وكركوك مازالتا تابعتين لتركيا وكجزء من إقليم تركيا وستأخذ حق تركيا من البترول الموجود في هاتين المحافظتين .

ثانياً/ مسألة المياه: لا يزال موضوع المياه منذ (40) عاما مفتوحا بين العراق وتركيا على الرغم من مفاوضات كثيرة جرت بين الطرفين بهذا الخصوص وان جوهر المشكلة هو سعي تركيا على فرض سيطرتها على مياه نهري دجلة والفرات وأصبحت هذه المشكلة قائمة بين البلدين الجارين و لازالت تزداد تعقيد مع تقادم الزمن وخلاصة هذه المشكلة تشتمل في مشروع جنوب شرق الأناضول المسمى (GAP) الذي إقامته تركيا على منابع ومجاري نهري دجلة والفرات في جهتي الأناضول وأنشأت (21) سدا وعددا من محطات توليد الطاقة الكهربائية وان جوهر المشكلة من جهة نظر أخرى يكمن في مسعى تركيا فرض سيطرتها على مياه النهرين المذكورين اللذان ينبعان من الأراضي التركية وبلغت هذه المشكلة ذروتها عندما قررت تركيا عام 1990م ، حجز مياه نهر الفرات من اجل ملئ خزان سد أتاتورك الضخم الأمر الذي أدى إلى خلق أزمة سياسية بين العراق وتركيا(مؤمن،ع ، 2011) .

ثالثاً/ الموقف من اقليم كردستان : بعد تأزم العلاقات بين الحكومة العراقية (المركز) وحكومة إقليم كردستان انفتحت الحكومة التركية على إقليم كردستان وقامت بتوقيع اتفاقية مع الإقليم يقوم خلالها الإقليم بتصدير النفط إلى تركيا على الرغم من اعتراض حكومة المركز على هذه الاتفاقية حيث يقوم الإقليم بتصدير (500) ألف برميل شهريا عبر الأراضي التركية ومع ذلك تبقى هناك مشاكل عالقة بين الإقليم والحكومة التركية خاصة فيما يتعلق بموضوع تواجد حزب العمال الكردستاني على الأراضي العراقية في إقليم كردستان بالإضافة إلى ذلك أن تركيا لا ترغب بإقامة دولة كردية مستقلة بالعراق لأنه سيكون عامل مساعد على مطالبة أكراد تركيا بتقرير مصيرهم وإقامة دولة كردية لهم على غرار أكراد العراق وهذا بحد ذاته ليس من مصلحة تركيا لأنه يهدد حلم الدولة التركية التي ترغب باعادة امجاد الدولة العثمانية واستقرارها الأمني والاقتصادي ومن جهة أخرى هنالك عدد من الأهداف تسعى الحكومة التركية إلى تحقيقها من خلال علاقتها مع إقليم كردستان. (Al-shariakll، K،2011).

وهنا يرى الباحث ان كفة الميزان تميل لصالح تركيا ضمن ما هو مطروح على الواقع في العلاقات المتبادلة ويكمن الخلل في استراتيجية الحكومات المتعاقبة على العراق بعد عام2003.

رابعا/ الجانب الاقتصادي : تعد اختلاف الروىء السياسية ما بين تركيا والعراق من اهم العقبات التي تقف دون تطور علاقاتهما الاقتصادية لكون هذا الجانب هو ألمحور الاساسي في بناء ونمو تلك العلاقات ويعد عامل استقرار وتقدم البلدين لذلك لابد من إعطاء هذا الجانب الاهتمام الكبير الذي يكون بدوره العامل الحاسم في ايجاد والاستقرار السياسي والامني والذي بدوره يكون العامل الاساسي لتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ورغم من الخلافات بين البلدين إلا انه هناك قضايا تعاون ولاسيما بالجانب الاقتصادي إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا من عام 2003م ،وحتى عام 2012م ، بشكل كبير وبقفزات متتالية من (900) مليون دولار إلى حوالي (12) مليار دولار ، إذ أصبح العراق ثاني اكبر مستورد من تركيا بعد ألمانيا ، إذ بلغت قيمة الصادرات التركية إليه حوالي (12) مليار دولار عام 2013م ، وتشير الإحصاءات إلى امتلاك العراق ما يؤهله يصبح اكبر مستورد من تركيا .

لعل على الصعيد الاستثماري فأن هذا الجانب يعود إلى عام 1978م ، عندما توجه (3) مقاولين من اجل الاستثمار في العراق والجدول رقم (4) يوضح عدد المقاولين الأتراك العاملين في العراق لمدة من 1978 – 1985م ، ومنذ ذلك التاريخ نمت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين شيئا فشيئا خاصة بعد عام 2003م ، لاسيما مع مرحلة إعادة بناء العراق التي أعقبت الغزو الأمريكي وتحول العراق بعدها إلى واحد من الأسواق المفضلة لدى المستثمرين الأتراك(لعاطي,م، وآخرون، 2010)

جدول رقم (4)

يوضح عدد المقاولين والعاملين بالعراق للمدة من 1978 – 1985

السنوات	العدد
1978	3
1979	4
1980	7
1981	13
1982	35
1983	35
1984	35
1985	35

(العابدين،ع،1987).

وقد استفادت الشركات التركية بمختلف اختصاصاتها القطاعية من هذا الانفتاح ففتحت أفرعا لها في العراق أو ارتبطت بشركات عراقية بعقود طويلة الأجل أو نفذت مشاريع ضخمة أو أضافت الأسواق العراقية إلى قائمة أسواقها المستهدفة بالصادرات ونتيجة لذلك وصل عدد الشركات التركية العاملة أو المرتبطة بالسوق العراقية إلى حوالي (1500) شركة غالبيتها شركات مرتبطة بقاطع الإنشاءات والمقاولات والتي قامت حتى نهاية عام 2013م ، بتنفيذ حوالي (824) مشروعا في العراق بقيمة إجمالية تبلغ حوالي (19,5) مليار دولار وهذا ليس بجديد على الشركات وإنما سبق لهذه الشركات أن عملت في العراق بمجالات متعددة فالبناء والهندسة وغيرها ، والجدول رقم (5) يوضح ذلك .

جدول رقم (5)

يوضح أنماط المعاملات التركية في العراق للمدة من 1973 – 1985، وبملايين الدولارات :

نوع المعاملات	المبالغ
قطاع البناء	856,8
قطاع التجميع	94,8
قطاع الصناعة	15,7
قطاع الهندسة	0,6
المجموع	967,9 مليون دولار

(العابدين،ع،1987)

ان اغلب التبادل التجاري والاستثمارات هو بين إقليم كردستان وتركيا إذ يبلغ التبادل التجاري بينهما(7,7) مليار دولار كما أن (80%) من واردات السلع الاستهلاكية الكردية تأتي عن طريق تركيا وقد تطورت العلاقة بينهما منذ عام 2010م ، إذ زاد عدد الشركات التركية في إقليم كردستان من (730) إلى (1023) شركة.

وعلى مستوى الطاقة تستورد تركيا أكثر من (70%) من حاجاتها من الطاقة من الخارج (99% من الغاز ، وأكثر من 90% من النفط الخام) وهي تعتمد في جزء كبير منها على بلدين فقط هما إيران وروسيا بنسبة (74%) من الغاز ، و (45%) من النفط وفقا لأرقام عام 2012.

لقد استثمرت شركة النفط الحكومية التركية (تباو) حوالي(6) مليارات دولار في بئرين للنفط وبئرين للغاز في العراق وهناك طلبات لإعمال في (24) حقلا للنفط من قبل شركة أخرى وقد دخل إقليم كردستان العراق إلى هذه المعادلة التركية بشكل فعال في 2015 مع إنشائه خط أنابيب لتصدير نفط شمال العراق بشكل مستقل عن خط النفط العراقي الفيدرالي . ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن العراق يمتلك احتياطي نفطي يقدر بنحو (112) مليار برميل وان (90%) من نفطه غير مكتشف بالإضافة إلى ذلك انه يمتلك احتياط من الغاز الطبيعي يقدر ب (52) تريليون متر مكعب ويمتلك العراق كذلك حتياطي نفطي يقدر بحدود(300) مليار برميل في الوقت الحاضر(شيال ،ع،2007). وكان لهذا التوجه من قبل الحكومة التركية نحو العراق الأثر الواضح على الاقتصاد التركي حيث شهد زيادة الناتج القومي بين عامي 2002 – 2008م ، ما بين (300) مليار دولار إلى(750) مليار دولار أي بمعدل نمو مقداره (6,8%) بالمتوسط كذلك شهد معدل الدخل الفردي بالنسبة للمواطن التركي لنفس المدة زيادة من (330000) دولار الى (10000) دولار .

الجدول رقم (6)
يوضح نسب ومبالغ الصادرات التركية من المواد المختلفة لعام 2004

	صادرات تركيا	حصة في أجمالي الصادرات	الصادرات إلى العراق	حصة في أجمالي الصادرات إلى العراق
الغذاء	5,023,506,716	%8	248,500,765	%14
المشروبات والتبغ	590,939,352	%1	43,979,261	%2
المواد الخام	1,451,745,670	%2	4,318,343	%0
المعادن	1,433,163,111	%2	378,002,648	%21
الحيوانية والزيوت النباتية	205,450,042	%0	11,086,95	%0
المواد الكيميائية	2,503,467,041	%4	118,264,658	%7
التصنيع	18,518,250,354	%29	539,969,652	%30
الآلات والنقل	18,181,644,219	%29	357,029,272	%20
متفرقات ومصنعون	14,983,144,584	%24	119,591,618	%7
أخرى	138,215,013	%0	1,089	%0

Ayla Oğuş and Can Erbil (17) .

بالإضافة إلى ذلك شهد الاقتصاد التركي استقرار نوعا ما فيما يتعلق بانخفاض التضخم وزيادة الاستثمارات سواء كان داخل تركيا أو خارجها بحيث احتلت تركية المرتبة (16) على مستوى العالم والمرتبة (6) على مستوى الاتحاد الأوروبي ضمن الدول الأكبر اقتصاديا ونموا بعد حذف (6) أصفار من عملتها الوطنية خاصة في الآونة الأخيرة لتشهد الليرة التركية تحسنا ملحوظا بالتعاملات اليومية مع باقي العملات أو مع باقي العملات الأجنبية الأخرى .

المبحث الثاني

وسائل الضغط العراقية المرجحة لمواجهة تركيا

أصبح في متناول العراق العديد من الخيارات الاقتصادية لمواجهة الوضع الذي تمر به العلاقات الاقتصادية العراقية التركية خاصة في الآونة الأخيرة بسبب التدخلات المستمرة التي تقوم بها الحكومة التركية بين الحين والأخر في الشؤون الداخلية للعراق بسبب التواجد الكبير للقوات التركية في شمال العراق وقصفه بين فترة وأخرى تلك المناطق إضافة إلى التهديدات والمطالبات المستمرة بالحقوق التركية في أراضي الموصل المجاورة لتركيا والتي تعتبرها تركيا امتدادا لها وعليه أصبح أمام الحكومة العراقية من اجل إيقاف هذه التجاوزات وغيرها العديد من الخيارات الاقتصادية ولعل من أهمها: (السراي،ر، w.w.w.Iraqiconomists.net).

1) مقاطعة السلع التركية في المشاريع.
2) منع الشركات التركية من العمل في العراق خاصة في كردستان.
3) توجيه رجال الأعمال العراقيين عبر التفاهم أو عبر أدوات ضغط من إنهاء أعمالهم في تركيا.
4) إيقاف السياحة من والى تركيا كلياً.
5) إيقاف تصدير النفط عبر تركيا كلياً.
6) دعم الجهد الروسي العسكري وتحويل مركز المعلومات الرباعي إلى حلف لمواجهة داعش. ، وبذلك يمكن توجيه ضربات موجعة - وربما شل تام-لتهريب النفط من قبل داعش عبر تركيا ، وبذلك نحرم تركيا من الاستفادة من هذا النفط .

المطلب الاول : المحددات الاقتصادية المفتوحة بين العراق وتركيا .

اولا:- ابرز الجوانب الاقتصادية بين العراق وتركيا بعد عام 2003م

على الرغم من الفتور الذي ساد العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا خاصة بعد الأحداث التي شاهدتها المنطقة بعد داعش إلا أن عملية التبادل التجاري والسياسي لازالت قائمة بين البلدين ولكن ليس بالمستوى المطلوب الذي يلبي طموح وتطلعات الشعبين الجارين ورغم ذلك يمكن إدراج ابرز جوانب تلك العلاقات وكما يلي:(لسراي،ر، w.w.w.Iraqiconomists.net)

- **التبادل التجاري بين العراق وتركيا :** بلغ حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وتركيا بحدود (60) مليار دولار منها (10-13) مليار دولار من حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا أي ما نسبته (16-21%) من مجموع التبادل المذكور بحسب كتاب حقائق العالم (The World Fact book) لذلك اعتبر العراق المستورد الثاني للصادرات التركية بعد ألمانيا وبنسبة (6,9%) في عام 2014م ، وقد حافظ العراق على هذا الموقع منذ سنوات عديدة ولديه طموح أن تزيد من صادراته حال توفر النوايا الحسنة من كلا الطرفين المتبادلين والجارين علما بأن المستفاد الوحيد من هذا التبادل هو تركيا لان ميزان التبادل التجاري هو لصالح تركيا وبنسبة (100%) لان العراق يستورد البضائع التركية ولا يصدر لها أي شيء تقريبا وهذا بحد ذاته قد خلق فرص عمل كبيرة أمام الشركات التركية لزيادة التبادل التجاري .
- **الشركات التركية العاملة في العراق :** بكل تأكيد يوجد العديد من الشركات التركية العاملة في العراق وفي مختلف المجالات فيها ما يتعلق بتنفيذ المشاريع المختلفة في المحافظات والوزارات والبعض الأخر تعمل في مجال الاستثمار خاصة في المجال النفطي غير انه لا توجد إحصاءات دقيقة بخصوص تلك النشاطات بينما توجد بحدود (500) شركة تركية تعمل في شمال العراق في عام 2009م ، وارتفع عددها إلى (1020) شركة في عام 2011م ، والى (1920) شركة عام 2014م ، وتبلغ حصة الشركات العاملة في الإقليم من بين الشركات الأجنبية بحدود (52,7%) للعام المذكور .
- **رجال الاعمال العراقيون في تركيا :** يوجد العديد من رجال الأعمال العراقيين في تركيا وهذا بحد ذاته عامل جيد ومشجع وعنصرا ايجابي يصب في مصلحة العراق من اجل الضغط على الحكومة التركية والعراقية بنفس الوقت من خلال التعامل مع الطرفين من اجل تحسين علاقتهم وعلى مختلف المستويات .

- **السياحة :** تعد السياحة احدي الوسائل المهمة التي تعمل على توطيد العلاقات بين البلدين وبحسب وزارة الثقافة والسياحة التركية فقد بلغ عدد السياح العراقيين في تركيا خلال عام 2014م (857,236) سائح إي بنسبة (2,33%) من مجموع السواح الكلي الداخلين لتركيا لنفس العام والبالغ عددهم (36,837,900) علما بأن عدد السواح العراقيين قد تضاعف تقريبا خاصة في عامي 2012-2014م ، وكان لهذا العدد تأثيرا واضحا على حجم الإيرادات التي حصلت عليها تركيا حيث زادت تلك الإيرادات بنسبة (3,4%) والتي بلغت (4,81) مليار دولار وتعد إيرادات السياحة بالنسبة لتركيا مصدرا مهما للعملية الصعبة التي زادت بنسبة (11,4%) في عام 2013م ، والتي بلغت (32,3%) مليار دولار إما بخصوص عدد السواح الأتراك فلا توجد إحصائية بخصوصهم .

- **تصدير النفط :** يصدر العراق ما نسبة (30%) من نفطه عبر مضيق هرمز و (20%) عبر ميناء جيهان التركي إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط الذي أنشئ سنة 1997م ، والذي يبلغ طوله (1048) كم وبطاقة نهائية تصل ل(1,75 مليون برميل يوميا) ووفقا لجدول وزارة النفط العراقية لسنة 2015م ، فأن التصدير من نفط كركوك كان نسبته (صفر%) علما بأنه الأقرب إلى التصدير عبر الأراضي التركية .

واقع العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية بعد عام 2003م

اغلب العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة تنتج من خلال التبادل بكافة أنواعه لذلك أصبحت تلك العلاقات أداة من أدوات استقرار السوق وتقدمها والذي يعنينا في هذا المجال هو واقع العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا باعتبارهما جزءا من المنظومة الدولية وتربطهما مصالح مشتركة من عشرات السنين رغم أنها تشهد بين فترة وأخرى توترات سرعان ما يتم حلها عن طريق الحوار والعلاقات السياسية والدبلوماسية بما يضمن امن واستقرار تركيا من جهة وسيادة الأراضي العراقية من جهة ثانية وقد شهدت العلاقات الاقتصادية على وجه الخصوص بين العراق وتركيا حالات شد وجذب خاصة بعد عام 2013م ، وما تلاها خاصة وان هذه العلاقات تكسب أهمية بالغة على كافة الأصعدة سواء كانت السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية نظرا لوجود روابط مشتركة تجمع البلدين الجارين تاريخيا وثقافيا الأمر الذي ينعكس على طبيعة الروابط وضرورة قيامها على أسس مبنية على مبدأ التعاون المشترك والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين غير إن ما حصل عام 2003م ، بالنسبة للعلاقات العراقية – التركية شيء مغاير حيث ظهرت النوايا الحقيقية للحكومة التركية خاصة ما صرح به بعض قادتهم من إن لتركيا حق تاريخي بالعراق خاصة في كركوك ومع كل ما حصل ويحصل من أحداث وحالات عدم استقرار في العلاقات لازال الطرفين يرتبطان بعلاقات تجارية واسعة النطاق على وجه الخصوص استيراد العراق للسلع والخدمات التركية بشكل كبير مما جعل نقطة العبور بين البلدين من أهم المناطق التجارية التي تشهد حركة تبادل تجاري بهذا الشكل خاصة من قبل الشاحنات التركية وبإعداد كبيرة بالمقابل يقوم العراق بتصدير نفطه عبر خط أنبوب النفط الذي يمر عبر الأراضي التركية إلى ميناء جيهان التركي والجدول (7) يوضح نموذج مختار عن مدى ارتباط تجارة بعض الشركات التركية في السوق العراقية ولذلك لا يمكننا الحكم مبكرا عن واقع العلاقات الاقتصادية العراقية التركية في الوقت الحاضر وذلك في ضوء المتغيرات الحالية التي تمر بها المنطقة وإنما سوف نترك ذلك للمستقبل وما سوف تؤول إليه الأيام القادمة لان هناك عوامل قد تؤثر على تلك العلاقات منها(النعيمي ،أ، 2010)

1) ثوابت السياسة التركية اتجاه العراق وهذه الثوابت تتعلق بركيزتين أساسيتين هما :
   (أ) الأمن الجيو سياسي.
   (ب) الأمن الاقتصادي

2) الخلافات العراقية – التركية خاصة في عهد المالكي .
3) مقاربة السياسة والاقتصاد في العلاقات العراقية – التركية .
4) انعكاسات صعود وبروز وسيطرة (داعش) على المصالح التركية في العراق .
5) الموقف من الحكومة العراقية والتوقعات المستقبلية .

لذلك يرى العديد من المحللين والمهتمين بالشؤون الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية العراقية – التركية ان هذه العلاقة لازالت دون مستوى الطموح ولا تلبي حاجة البلدين لأنها تمر بمرحلة حساسة جدا خاصة وان هناك مشاكل تظهر على السطح بين الحين والأخر وهذا يعود إلى الصراع الدائر في المنطقة حاليا لذلك لابد من سعي الطرفين إلى إعادة هيكلتها وتطويرها بما يضمن المصالح المشتركة لكلا البلدين الجارين من خلال تنشيط التبادل التجاري ووضع الحدود أمام انتقال السلع والخدمات والسماح لرجال الأعمال والشركات باستثمار المشاريع المختلفة.
بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الشركات التركية وبمختلف الأنواع تقوم بالاستثمارات وبمختلف الأعمال داخل العراق خاصة في إقليم كردستان حيث تحال أكثر من (90%) من عطاءات المقاولات إلى شركات تركية وتتوزع عقود هذه الشركات في المجالات التجارية والصناعية والإنشاءات والأعمال الزراعية حيث تم نقل التجربة التركية الناجحة في تلك المجالات إلى الإقليم إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والإقليم (8) مليارات دولار أمريكي مقارنة (5) مليارات مع إيران إضافة إلى شراء الغاز المنتج وتصدير النفط من حقول كردستان العراق إضافة إلى ذلك ومن اجل تطوير العلاقات أكثر فأكثر مع الإقليم تحديدا تم افتتاح قنصليات تجارية ودبلوماسية في الإقليم من اجل متابعة الأعمال التركية ومصالحها داخل الإقليم حيث توجد فيه حوالي (500) شركة تركية للاستثمار و (1800) تركي يعملون بمختلف المجالات وهذا التعاون والتبادل يعد مهم بالنسبة لتركيا من اجل تعويض ما خسرته من أسواق وتبادل تجاري مع العديد من الدول العربية بسبب مواقفها من التطورات السياسية والأمنية التي تمر بها هذه الدول .

الجدول رقم (7) هو نموذج مختار عن مدى ارتباط تجارة بعض الشركات التركية بالسوق العراقية

التسلسل	اسم الشركة	القطاع	نسبة الارتباط بالسوق العراقية
1	ماردين للاسمنت	إنشاءات	حوالي 30% من دخل الشركة يأتي من العراق .
2	إنكا للاسمنت	إنشاءات	حوالي 34% من حجم عمله في العراق .
3	توبراش (مصفاة فقط)	طاقة	حوالي 30% من النفط الذي يتم التعامل معه يأتي من العراق .
4	كوكاكولا (عبوات)	مشروبات	حوالي 90% من دخل الشركة يأتي من العراق منها 2-3% من شمال العراق .
5	باتويت	دواجن	حوالي 7% من دخل الشركة يأتي من العراق .
6	اوتكر	أغذية	حوالي 5% من دخل الشركة يأتي من العراق .
7	ارتشليك	الكترونيات	واحد بالمائة من دخل الشركة من مبيعاتها في العراق .
8	تكفن	قابضة	في البيع الأول من عام 2014 كان حوالي 0,3% من حجم عمل الشركة في الإنشاءات المرتبط بالعراق
9	إشكلر	قابضة	الشركة تكسب (3) ملايين دولار من مبيعات أكياس الورق في العراق .
10	دووش أوتو	سيارات	للشركة وكالة بيع سيارات فولكس واجن وأودي .

المصدر : صحيفة حريت ديلي نيوز 20 . يونيو / حزيران / 2014 .

المطلب الثاني: الطموح المستقبلي للعلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا.

تمثل المرحلة الراهنة التي تهب فيها رياح المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعصف بها تيارات العولمة والتحرير الاقتصادي فان الوضع الذي تمر به العلاقات الاقتصادية على وجه الخصوص بين العراق وتركيا يتطلب رؤية جديدة واضحة المعالم من اجل تحسين تلك العلاقات وعلى كافة المستويات والأصعدة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية من اجل مصير ومستقبل شعوب البلدين الجارين لان العلاقات العراقية التركية في الوقت الحاضر تضم بين طياتها قضايا معقدة جعلتها تتصف بالتقلب والتغيير في التقدم والتراجع لعقود طويلة من الزمن وعلى الرغم مما تمر به هذه العلاقات من انتكاسات وأزمات إلا انه من الضروري بالنسبة للدولتين أن يعملا على تجاوز خلافاتهما وتحسين علاقاتهما الثنائية لما يحققه التوافق والتفاهم والتلائم من مصالح تكون ذات أهمية بالنسبة للطرفين الجارين كما أن لهذه العلاقات انعكاسات وتأثيرات بما تمثله تلك العلاقات من أهمية كبيرة بين البلدين خاصة وان هناك مشتركات ثقافية وقومية وتاريخية بينهما لذا أصبح من المهم بل من الواجب أن تسعى كلا الدولتين الى تطوير علاقاتهما خصوصا العلاقات الاقتصادية خاصة وان تركيا تنظر إلى العراق كرافد مهم من روافد اقتصادية تؤثر على عصب واردات الطاقة التركية والتي يأتي النفط في مقدمتها خاصة وان تركيا تعاني من نقص شديد في مجال الطاقة كما أن تركيا بحاجة أيضا إلى العراق الذي يعد ثاني اكبر سوق للصادرات التركية بعد ألمانيا، لذلك على مسؤولي البلدين، أن يستغلا تلك الظروف خاصة وان العلاقات العراقية التركية تشهد تحولات عديدة مستقبلا في ظل واقع الأحداث والتطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، تحديدا لربما تزيد توترها أو تكون دوافع ايجابية لتطورها بشكل فاعل في المستقبل القريب، وعليه إننا كباحثين نأمل أن تتولد الرغبة لدى القائمين على البلدين أن يسعى إلى تحسين العلاقات بينهما ومنع التدخلات في شؤون البلدين ، إننا نريد للعلاقات العراقية – التركية أن تكون مثلا جيدا للروابط التي تجمع دول الجوار، خصوصا وان العراق بظروفه وأوضاعه الحالية يحتاج إلى من يمد إليه جسور التعاون والى التعايش بشكل سليم وفعال مع جيرانه وإقامة أفضل الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية معها وفق مبادئ المصالح المشتركة والمتبادلة وعدم التدخل في شؤون الداخلية ووضع كل ما يسيء إلى البلد الأخر من داخل حدود الدولة، لذلك يمكن القول إن مستوى العلاقات بين العراق وتركيا يصلح أن يكون إذا ما توفرت النوايا الحسنة والالتزام بالاتفاقيات مثلا كالعلاقات الايجابية مع جميع دول الجوار وتطويرها بما يتلائم مع الظروف المحيطة باستمرار لما يحقق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة بأكملها .

يمكن قول إذا كان حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا قد بلغ (12) مليار دولار سابقا لتدعه يصبح (25) مليار دولار أو أكثر وإذا كانت هناك (500) شركة تركية للعمل بالعراق لتدعها تصبح (1000) شركة، وإذا كان عدد العاملين الأتراك على سبيل المثال العاملين في الإقليم (1800) عامل لتدعهم يصبحوا (18000) عامل ونفس الشيء يقال عن العراق قبولا من أن يصدر نفطه عبر منفذ أو خط جيهان التركي إلى موانئ البحر المتوسط نستخدم الناقلات أو فتح خطوط أنابيب جديدة ونفس الكلام يقال عن الإقليم وهكذا بالنسبة لباقي القنوات والمجالات.

عليه واستناداً الى اسس ومفاهيم العلاقات الدولية والتي يكون اساسها تحقيق المصالح المشتركة لكلا البلدين وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية والذي هو موضوع بحثنا سوف ينعكس ايجاباً في ازالة الخلافات السياسية ما بين البلدين والتي بدورها تساهم في تحقيق الامن والاستقرار اللذان يعتبران العصب الرئيسي في نجاح العلاقات الاقتصادية والسياسية ما بين البلدين. لذلك تميزت العلاقة التركية مع بعض الدول المحيطة بها خاصة الدول العربية ومنها العراق بالتقارب بين الحين والأخر من اجل تعزيز الروابط بينهما خاصة الروابط الاقتصادية التي تعتبرها الحكومة التركية ركيزة أساسية من ركائزها والتي لا يمكن الاستغناء عنها بحكم حاجة تركيا لهكذا نشاط اقتصادي ولذلك عملت تركيا على تطوير علاقتها مع بعض تلك الدول على أساس المبادلة خاصة الثنائية منها من اجل المصلحة الذاتية ومن اجل تحقيق التوازن واستمراره بعيدا عن التكتلات الجماعية سواء كان على مستوى دول العالم أو على مستوى الدول العربية ومنذ أن شهد النفط ارتفاعا ملحوظا في أسعاره خاصة خلال عامي 1973 – 1974م ، أصبح لمنطقة الشرق الأوسط، أهمية بالنسبة لدول العالم لأنه بات ميدان مكاسب اقتصادية كبيرة وهذا الحال ينطبق على الجارة تركيا التي تعاني من نقص شديد في الطاقة خاصة بالنسبة للنفط والغاز حيث وجدت تركيا ضالتها بالاقتصاد العراقي بحكم الجذور التاريخية وقرب المسافة لكون البلدين متجاورين وبينهما تاريخ ومواثيق ومعاهدات حيث حقق الاقتصاد التركي في هذا المجال من خلال قيامه بالتبادل التجاري مع العراق مكاسب كبيرة ولازالت وذلك من خلال توسيع عمليات التبادل المذكورة وعلى أوسع نطاق سواء كان مع دول المنطقة أو مع العراق تحديدا وبسبب ذلك مر الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة خاصة خلال السنوات السابقة الماضية من 2001 – 2007م ، حيث يرتبط العراق بعلاقات وثيقة مع الجارة الشمالية تركيا خاصة بعد عام 2003م ، وهو العام الذي شهد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وهو العام الذي شهد انفتاح تركيا على العراق بشكل غير مسبق وذلك لحاجة تركيا للعراق اقتصاديا امنيا وحاجة العراق إلى تركيا باعتبارها المنفذ الوحيد الذي يطل على العالم من الجهة الشمالية وهذا الاهتمام من قبل تركيا بالعراق، أكده المسؤولين الأتراك بأنهم يرغبون في تحقيق تكاملاً مع العراق بحكم المقومات التي يمتلكها خاصة موقعه الجغرافي على الطرق التجارية وثرواته النفطية الكبيرة وهذا بحد ذاته يعد مكسبا كبيرا لتركيا غير ان هذه العلاقات سرعان ما ينتابها شيئا من التوتر بسبب سياسات البلدين وما تشهده المنطقة من صراعات واضطرابات ومشاكل والتي لتركيا دوراً فيها بسبب ما تقوم به من عمليات عسكرية على حدود العراق الشمالية المجاورة لها وهو ما يعتبره العراق تدخلا في شؤونه الداخلية وعاملا معرقلا للعلاقات التي تربطهما خاصة العلاقات الاقتصادية والتي شهدت في بعض الفترات تطوراً ملحوظا وانتعاشاً واضحاً، بحيث أصبحت البضاعة التركية السلعة المفضلة عند المواطن العراقي خاصة في المنطقة الشمالية التي ارتبطت بعلاقات اقتصادية واسعة مع تركيا بحكم حاجة الإقليم إلى من يقدم له الخدمات بكافة إشكالها والتي يأتي في مقدمتها البضائع والخدمات الأخرى. (الخولي،م 2014،)

ولكي يكون البحث متطابقاً مع كل ما ذهب إليه وما تم التطرق له فقد تم إثبات فرضية بحثنا من، أن العلاقات الاقتصادية على وجه التحديد تساعد على تحقيق الاستقرار والتطور والبناء والعمران وتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للبلدين الجارين (العراق وتركيا) .

الاستنتاجات :

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات لعل من أهمها :

1) شهدت العلاقات الاقتصادية على وجه الخصوص بين العراق وتركيا تقلبات وأزمات تمثلت بقيام تركيا بالتجاوز على حدود العراق الدولية بين فترة وأخرى .
2) يعد العراق بالنسبة إلى تركيا الشريان الرئيسي الذي يغذي اقتصادها بالطاقة خاصة النفط باعتبار العراق يمتلك ثاني اكبر احتياطي عالمي بعد السعودية .
3) بالمقابل يعتبر العراق تركيا المنفذ الوحيد الذي من خلاله يتم تصدير نفطه إلى الأسواق العالمية عن طريق ميناء جيهان التركي إلى الأسواق.

المقترحات :

أ- ضرورة توثيق العلاقات الدولية خاصة الاقتصادية بين العراق وتركيا والعمل على تطويرها وبناءها بما يضمن حقوق الطرفين بعيداً عن التدخلات في الشؤون الداخلية .
ب- فتح المنافذ الحدودية أمام البلدين من اجل انتقال السلع والخدمات بكل انسيابية بما يضمن تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين الجارين .
ت- ضرورة إعطاء حصة العراق بصورة كاملة من مياه نهري دجلة وفرات وفقا للقانون الدولي والمواثيق الموقعة بين البلدين .
ث- إلغاء ما يسمى بالفيزا أمام مواطنين البلدين الجارين وتسهيل عملية انتقالهم بكل حرية .
ج- على البلدين أن يبادرا إلى تطوير علاقتهما وطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة من اجل تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي للبلدين .

المصادر

1- السراي،ر، الخيارات الاقتصادية في مواجهة تركيا، الشبكة الدولية (الانترنيت).
w.w.w.Iraqiconomists.net

2- أبو تراب،ع ،(2007) ، الطبعة الأولى،الاقتصاد الدولي، دار المسرة للنشر والتوزيع، عمان.

3- الشبوط ،م، نحو تطوير دائم في العلاقات العراقية-التركية، الشبكة الدولية (الانترنيت).
Albayyna-net.com

4- العلاف ،أ،(2013) العلاقات العراقية-التركية بعد التاسع من نيسان.

5- الخولي،م ،(2014) الطبعة الاولى، العلاقات التركية-الروسية من إرث الماضي الى افاق المستقبل، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت.

6- الطائي،غ ،(1999) الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.

7- النعيمي ،أ،(2010)، الطبعة الأولى، العلاقات العراقية- التركية الواقع والمستقبل، دائرة المكتبة الوطنية، عمان.

8- شيال،ع ، (2007) العلاقات العراقية-التركية الواقع والمستقبل، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، مجلة الجامعة المستنصرية.
9- عبد العاطي،م، وآخرون، (2010) الطبعة الأولى، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات.
10-درويش،ب، (2011) تطور العلاقات العراقية – التركية بعد 2003،كركوك عراق.
11-مؤمن،ج ،(2011) حقوق العراق في نهري دجلة والفرات في ظل المشاري المائية التركية- السورية، مجلس شورى الدولة، وزارة العدل.
12-يوبية، ن، ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الشبكة الدولية (الانترنيت). https://sites.google.com
13- الأكاديمية العربية - البريطانية ، الموسوعة البريطانية .
14- شبكة منديات الحق الثقافية، مفاهيم أساسية، الشبكة الدولية (الانترنيت). WWW.ALHAK.ORG.
15-مركز الجزيرة للدراسات (العراق في حسابات تركيا الإستراتيجية والتوجهات المستقبلية.
16- Khaled Al-shariakll, Erasing the frontier Turkey's trade and investment in Iraqi Kurdistan2011.
17-Henri J. Barkey, Turkey's new Engagement in Iraq, Embracing Iraqi Kurdistan, 1200 17th street NW, Washington, DC 2003.
18- Political circumstances of Turkey's economic relations with Iraq2012.
-19 Globalization and International Economic Relation. June. 29. 2010.